

دولة القانون وتبديد أموال الشعب العراقي في اتفاقيات النفط

محمد علي زيني

خبير واستشاري في شؤون النفط والغاز والاقتصاد.

عملاق نفطي يستفيق

يمكن القول إن العراق عملاق قادم إلى السوق العالمية، وهذا صحيح جداً، ذلك أن احتياطيات العراق النفطية المثبتة والمعلنة حالياً تبلغ نحو ١١٥ مليار برميل. وبهذا الرقم يأتي العراق في المرتبة الثالثة بين دول العالم الغنية بالنفط. على أن الاحتياطيات هذه إنما هي نتاج استكشاف نحو ١١٥ تركيب جيولوجي فقط، وما زال في العراق ما يربو على ٤٠٠ تركيب جيولوجي لم يجر استكشافها بعد، حيث يحتمل أن تكتشف احتياطيات جديدة في هذه التراكيب في المستقبل قد يربو مجموعها على ٢٠٠ مليار برميل، وبذلك قد يتقدم العراق على إيران في هذا المضمار مستقبلاً، ولربما حتى على العربية السعودية، ليصبح هو الدولة الأولى في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية المثبتة.

ضرورة الحكمة في إدارة الثروات النفطية

لكن غزارة الاحتياطيات النفطية وحدها لا تكفي أن تجعل من العراق عملاقاً، إذ ينبغي على المسؤولين العراقيين إدارة تلك الاحتياطيات واستغلالها بحكمة، وإن أحد أوجه الإدارة الحكيمة هو السيطرة على مستوى الإنتاج وتوقيته بما ينسجم مع أهداف سياسة العراق النفطية، وإلا فإن سوء الإدارة بما فيها الخطأ بالتوقيت قد يقود إلى نتائج عكسية تماماً، وعندها سيصبح العراق مثل من يحمل سلاحاً مؤثراً، ولكنه يصوب ذلك السلاح إلى نفسه بدلاً من تصويبه إلى الهدف المطلوب. أنا أقول هذا الأمر، وأمامي الآن مشهد جولات التراخيص في العام الماضي، وكيف أعطيت أجود حقول العراق غير المطورة دفعة واحدة في جولة التراخيص الثانية دون مبرر. بداية، كان بودي أن أرى إنتاج العراق قد ارتفع في هذا الوقت إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وهذا ما كان سيحدث لو أن وزارة النفط بقيت تعمل بموجب الخطة العقلانية التي اتبعتها في بادئ الأمر، والتي كانت تقضي برفع إنتاج الحقول

الحالية (المنتجة)، كالرميلة، والزبير، وكركوك، بمقدار نصف مليون برميل يومياً خلال ١٨ شهراً، وذلك كمرحلة أولى على المدى القصير. وكان ذلك سيتم بواسطة عقود إسناد فني مع الشركات العالمية لولا أن الوزارة غيرت رأيها بعد مفاوضات طويلة، وتبنت بدلاً من ذلك عقود الخدمة الحالية. وبذلك، ضاع نحو عام من الوقت، إضافة إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً من الإنتاج، كان العراق بأمس الحاجة إليها، في الأمس قبل اليوم، واليوم قبل غداً.

العراق لا يتحمل بناء وإدامة سعة إنتاجية فائضة

لقد كان بإمكان الوزارة التعاقد مع شركات النفط الأجنبية، وشركات الخدمات النفطية، من أجل إضافة سعة إنتاجية قد تصل إلى ٤ - ٥ ملايين برميل يومياً من الحقول المنتجة حالياً فقط، لكي يصل إنتاج العراق إلى ٦ - ٨ ملايين برميل يومياً في غضون ٧ - ٨ أعوام. وبذلك، لكانت الوزارة قد أنجزت خطة عقلانية تنسجم مع حاجات العراق كمرحلة أولى، على أن يجري بالتوازي مع هذه الخطة إعادة بناء وتوفير البنى التحتية اللازمة للنقل والتصدير، وكذلك تأمين عناصر إدامة مستوى الإنتاج. كل ذلك عملاً بموجب توصيات ندوة خبراء النفط والاقتصاد التي عقدت خلال الفترة من ٢٧ شباط/فبراير حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٩^(١) بدعوة من نائب رئيس الوزراء آنذاك د. برهم صالح. لقد كان بوسع الوزارة أن تهيئ نفسها لوضع مريح يتيح لها التعاقد بثقة مع الشركات العالمية لتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، ولكن ليس دفعة واحدة، وإنما لتطوير حقل واحد أو أكثر في كل مرة، بما تمليه حالة التوازن بين حاجات العراق المالية، وتلبية الطلب العالمي على النفط، والتعاون قدر الإمكان مع الدول الأخرى ذات العلاقة، للمحافظة على تماسك منظمة الأوبك، وتمكينها من أداء واجباتها التي وجدت من أجلها.

ولكن وزارة النفط قفزت فوق كل ذلك إلى جولات التراخيص مباشرة لتعطي كل ما يملك العراق من حقول ذات وزن - عدا حقل كركوك - في غضون ستة أشهر فقط (حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وكما هو معلوم الآن، فإن تلك العملية تمخّضت عن عشرة عقود مع الشركات العالمية، وقد صادق عليها فعلاً مجلس الوزراء. ولكن هل أن الاعتراضات التي سقتها تواءم تعني الدعوة إلى إلغاء تلك العقود، والبدء من المربع الأول بعد مرور هذا الوقت الطويل؟ الجواب كلا! علينا - والمصلحة العامة تقتضي - أن نعترف بالأمر الواقع. فقد سبق السيف العذل، أو بعبارة أخرى، إن «الفأس وقع بالرأس»، كما يقول المثل. ولكن لأهمية تلك العقود القصوى، ولتعلقها بحياة الشعب العراقي، بل بمستقبل العراق أيضاً، يتعين على مجلس النواب التالي عدم الاكتفاء بمصادقة مجلس الوزراء - كما ترغب وزارة النفط حالياً - بل المطالبة بإحالة تلك العقود إليه (مجلس النواب) من أجل دراستها ومناقشتها من قبل لجنة النفط والغاز، بالتعاون مع وزارة النفط.

(١) كان د. زيني أحد الخبراء الذين استضافتهم تلك الندوة.

في تلك الحالة، وبناء على مقتضيات المصلحة العامة، كان بوسع المجلس إجراء تعديلات على بعض بنود تلك العقود قد يجدها ضرورية، كما أنه قد يلغي أو يؤجل بعضها الآخر. كل ذلك من أجل أن تنسجم العقود المعدلة مع مصلحة العراق قبل المصادقة النهائية عليها.

ضرورة تدخل مجلس النواب

إنني أعتقد أن هذا الإجراء (الإحالة إلى مجلس النواب) الذي يعارضه وزير النفط الحالي، هو حق من حقوق المجلس التي تبقى مشروعة بغياب قانون النفط والغاز. إن التقصير الذي ارتكبه المجلس السابق بعدم إصدار قانون النفط والغاز على أهميته، رغم مرور أكثر من عامين على إحالته إلى البرلمان، استغل كوسيلة للمناكفة والتناوب بين الكتل البرلمانية، وبالضد من مصالح العراق الحيوية. لذلك، يجب أن يعالج ذلك التقصير بالمصادقة على مشروع القانون بعد إجراء التعديلات اللازمة، إذ بإصدار ذلك القانون الحيوي سيفتح الطريق أمام تشريع قوانين مهمة أخرى، مثل قانون شركة النفط الوطنية، وقانون إعادة هيكلة وزارة النفط.

إن إحجام مجلس النواب التالي عن معالجة الخلل الخطير الذي ترتب على سياسة وزارة النفط اللامسؤولة سيسبب تعذّب تنفيذ العقود العشرة بكاملها، ودون تغيير ذي معنى. وسينطوي ذلك على صعود إنتاج العراق من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يومياً في نهاية العام ٢٠١٧ (هذا بغض النظر عن إنتاج إضافي من كردستان العراق قد يصل إلى مليون برميل يومياً في ذلك الحين). وهنا أتساءل: هل قامت وزارة النفط بإجراء دراسة واقعية لحالة سوق النفط العالمية، ووجدت أنها ستتمكن من تسويق هذا الإنتاج الهائل دون التأثير عكسياً في الأسعار أو في أداء منظمة الأوبك أو كليهما معاً؟ أم أن وزارة النفط أنجزت جولات التراخيص اعتباطاً، ودون التفكير بوقع هذا القدر الهائل من الإنتاج على السوق، وعلى تماسك منظمة الأوبك، علماً بأن العراق هو أحد مؤسسي هذه المنظمة الحيوية؟ إن المجال هنا لا يتسع لمناقشة تفصيلية للعرض والطلب العالمي على النفط في المدى البعيد، لذلك يستحسن أن أعرض رأيي الشخصي بإيجاز. إن أغلب التوقعات المتعلقة بالطلب العالمي على النفط، وبالإمدادات النفطية من خارج منظمة الأوبك، تشير إلى أن صافي الطلب على نفط الأوبك سيزداد بنحو ستة ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٠، وربما سيرتفع إلى ثمانية ملايين برميل يومياً خلال الفترة الزمنية (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠). ولو افترضنا جدلاً أن منظمة الأوبك ستترك العراق خارج الحصص الإنتاجية (كما هي الحالة عليه الآن) إلى نهاية العام ٢٠١٦، ثم ستخصّص له سقفاً إنتاجياً قدره ٦ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)، ليصعد ذلك السقف إلى ٨ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)، وهذا ما يجب أن يطالب به العراق نظراً إلى الأعوام العجاف التي مرّ بها منذ العام ١٩٨٠، فما هي الخسائر المالية التي ستلحق بالعراق نتيجة قيام وزارة النفط بالاتفاق مع الشركات الأجنبية لتطوير سعة إنتاجية قدرها ١٢ مليون برميل يومياً بدلاً من الالتزام بتوصيات الخبراء التي قضت بإضافة ٦ - ٨ ملايين برميل يومياً فقط؟ في هذه الحالة، ستكون السعة الإنتاجية الفائضة عن

حاجة العراق ٦ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)، وتنخفض إلى ٤ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠).

وزارة النفط تبدد ثروات مالية هائلة

إن تطوير سعة إنتاجية من قبل الشركات لا تقدم مجاناً، بل ستقوم تلك الشركات باسترجاع كلف التطوير من العراق، إما على هيئة نفط أو نقداً أو ديناً (بفائدة طبعاً). إن كلفة التطوير لبلد مثل العراق يقدر بنحو ١٠,٠٠٠ دولار للبرميل اليومي الواحد من الحقول غير المنتجة. وهذا يعني أن الكلفة الكلية لتطوير سعة إنتاجية قدرها ٤ ملايين برميل يومياً تبلغ ٤٠ مليار دولار، والكلفة الكلية لتطوير سعة إنتاجية قدرها ٦ ملايين برميل يومياً تبلغ ٦٠ مليار دولار. فإذا كانت سعة العراق الإنتاجية الفائضة هي ٦ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)، وتنخفض إلى ٤ ملايين برميل يومياً خلال الفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)، فإن معدل الكلفة الكلية الموزون بعدد الأعوام سيكون نحو ٥٣ مليار دولار. إن هذه ليست وحدها خسارة العراق الناتجة من تطوير سعة إنتاجية لا حاجة إليها فحسب، وإنما تضاف إليها كلفة الإدامة لهذه السعة الفائضة، فالإدامة ليست دون مقابل (ببلاش). وتقدر كلفة الإدامة هذه الأيام للبرميل اليومي الواحد المنتج للنفط الخام بنحو ٣٠٠ دولار سنوياً، وهذا يعني أن كلفة الإدامة الكلية لـ ٦ ملايين برميل يومياً، التي ستكبل العراق، هي ١٦ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)، و٦ مليارات دولار خلال الفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)، أي أن مجموع خسائر العراق خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٣٠) لإدامة سعة إنتاجية لا حاجة إليها ستكون ٢٢ مليار دولار. ومثل هكذا كلفة لن يقبل بها حتى بلد غني كالسعودية، وهو البلد الوحيد في العالم الذي يحافظ على سعة إنتاجية فائضة لا تتجاوز مليوني برميل يومياً. وتحمل السعودية كلفة بناء السعة الإنتاجية الفائضة مع تكاليف إدامتها للحفاظ على استقرار سوق النفط الدولية، وما يصاحب ذلك من نفوذ وهيبة تتمتع بهما السعودية في الوقت الحاضر. وبجمع كلف التطوير والإدامة ستبلغ خسائر العراق مبلغاً خيالياً قدره ٧٥ مليار دولار خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧ - ٢٠٣٠).

وبعد، فأنا لا أدري لماذا يأتي وزير «محاصص» ليتخذ قرارات مضرّة بمصلحة الشعب، ويلعب بوزارة النفط (شاطي باطي)، حسب توجهاته، وهي الوزارة الحيوية التي انتهى الشعب العراقي، هذا الشعب الكريم والعريق، بالاعتياش عليها بعد أن فقد كل شيء آخر تقريباً (شكراً لسياسة العراق)، ثم تستمر دولة القانون بالتمسك به وحمايته! وإن حيرتي لتزداد حينما أشاهد دولة القانون سعيدة بوزيرها، وهو على وشك أن يفرط بعشرات مليارات الدولارات التي تعود إلى شعب جريح، نحو ٢٣ بالمئة منه يعيش تحت خط الفقر. وإنه ليحزنني أشد الحزن، بل أشعر بالعار، حينما يشرف وزير عراقي على تبديد نحو ٧٥ مليار دولار (قارن مع ٦١,٧ مليار دولار إجمالي إيرادات الميزانية للعام ٢٠١٠، وقسم كبير من آبائنا وأمهاتنا وإخوتنا وأخواتنا وأطفالنا أصبحوا يعتاشون على ما تجود به مزابيل العراق، ليقضوا بعد ذلك ليلاليهم في جحور من الصفيح إلى جانب تلك المزابيل)!

شركة نفط وعلمية خاوية

إذا أريد لصناعة العراق النفطية النجاح، فلا بد من إعادة الحياة إلى شركة النفط الوطنية على أسس تجارية حديثة: شركة بإمكانها جذب واستغلال الكفاءات المهنية؛ شركة تملك السلطة في العمل والتعاقد مع الغير؛ شركة لها قوانينها المناسبة لطبيعة أعمالها، ولا يقيد بها الروتين الحكومي وقوانين الخدمة المدنية؛ شركة بإمكانها طوي الزمن إن هي أرادت الإسراع بالعمل. على أن المشكلة الكبرى التي ستواجهها هذه الشركة عند إعادة الحياة إليها هي مشكلة التراخيص والعقود العشر التي وقعتها وزارة النفط مع الشركات العالمية، والتي تصل مدة سريان كل منها إلى ٢٠ عاماً، ويمكن تمديدتها إلى ٢٥ عاماً. إن الذي يحيرني ويثير دهشتي هو هذه المدة الطويلة التي اختيرت لهذه العقود، إذ خلال مدة ٢٥ عاماً من الزمن يمكن «شفط» كل ما لدى العراق من نفط مكتشف، خصوصاً إذا علمنا أن الشركات اختارت حدوداً مبالغاً فيها بالنسبة إلى مستوى الذروة الأفقي للإنتاج أو «هضبة الإنتاج» (Plateau Production). ف أولاً، أنا أرى أنه لا مبرر هناك لمثل هضبات الإنتاج العالية التي اقترحتها الشركات الأجنبية، والتي هي ليست في مصلحة العراق في الوقت الحاضر، وثانياً أرى أن وزارة النفط على خطأ في التسليم بمدة ٢٠ عاماً لسريان تلك العقود، التي يمكن تمديدتها إلى ٢٥ عاماً. فإذا قارنا الأمر بإيران، نجد أن هذه الجارة لا تقبل بسريان العقود مدة أكثر من سبع سنوات لتطوير حقولها من قبل الشركات الأجنبية، رغم ضغوط الشركات والحصار الأمريكي الشديد الذي تتعرض له منذ عقود، إلا أنها تفكر الآن، بعد الضغوط التي واجهتها من الشركات المختلفة لتحسين شروط عقودها، ولربما بسبب الحصار الذي تعانيه، في زيادة مدة سريان عقودها إلى عشر سنوات فقط. وبهذا، يظهر الإيرانيون أكثر وطنية وحرصاً على موارد بلادهم مقارنة بالعراقيين الذين يتولون وزارة النفط هذه الأيام، علماً بأن الاحتياطيات النفطية المثبتة لدى إيران حالياً هي أكثر مما لدى العراق. أما بخصوص موارد الغاز الطبيعي، فإن إيران تأتي في المرتبة الثانية في العالم بين الدول الغنية بالغاز، إذ تملك احتياطيات مثبتة من الغاز أكثر مما لدى قطر، وتعادل احتياطياتها أكثر من تسعة أضعاف ما لدى العراق. وإذا قارناً الاحتياطيات المثبتة للبلدين من النفط والغاز معاً، وعلى أساس المكافئ الحراري – وهي وحدة القياس المتبعة عالمياً – نجد أن إيران كانت تملك في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ نحو ٢,٤ ما يملكه العراق من موارد النفط والغاز. ومع ذلك، نجد أن الإيرانيين لا يفرطون ولو بجزء يسير من مواردهم النفطية، وبالأخص في شؤون إدارتها والسيطرة عليها، في حين إننا حاضرون لتسليم كل ما لدينا من نفط إلى الشركات الأجنبية لمدة طويلة جداً، وبهضبات إنتاج مضرّة بالمصالح العراقية.

وبعد أن عرضنا مدة العقود التي قبلت بها وزارة النفط، وإذا علمنا فوق ذلك أن حصة العراق في تلك العقود تم تخفيضها من ٤٩ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة، وفي المقابل، تم رفع حصة الشركات من ٥١ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة، سيتبين لنا الوضع المزري الذي ستنتهي إليه شركة النفط الوطنية العتيدة، إذ ستنتهي بكونها شركة هامشية هزيلة، لا تملك صلاحيات إدارة الحقول التي ستسيطر عليها الشركات الأجنبية. وفي حالة انتظار هذه الشركة ٢٠ – ٢٥ عاماً حتى تنتهي مدة سريان العقود، فإنها، على الأغلب، لن تجد إلا حقولاً ناضبة لا فائدة

لإدارتها، بعد استخراج النفط العراقي الحالي من قبل الشركات الأجنبية بموجب عقود قانونية، وتم استهلاكه من قبل شعوب أخرى عطشى إلى الموارد العراقية. ولا أظن أن مجلس النواب كان سيقبل بهذه النهاية المفجعة لموارد العراق النفطية وشركة نفط العراق الوطنية. ولكن وزير النفط - بالتضامن مع من يؤيده - نجح في الحؤول دون إحالة تلك العقود إلى مجلس النواب، حتى يتمكن ممثلو الشعب من أداء واجباتهم المكلفين بها من قبل الشعب الذي اختارهم لحماية حقوقه بأية وسيلة متاحة لهم.

تهديد الأمن الغذائي للشعب العراقي

إن أية حكومة وطنية عراقية لن تقبل بتسليم الحقول المنتجة حالياً إلى الشركات الأجنبية بأي حال من الأحوال، ذلك أن هذه الحقول الكريمة أصبحت بوليصة تأمين الدخل اليومي للشعب العراقي في هذا الزمن الرديء. وبموجب ما جرى خلال العام الماضي، وهذا العام، نرى أن السيد رئيس الوزراء، ووزير نفطه، ووفقاً على تسليم تلك الحقول إلى شركات أجنبية، وما زال يدفعان الأمور في ذلك الاتجاه. وبنجاحهما في ذلك العمل، يكونان قد سمحا لأيادٍ أجنبية أن تمسك بقوت الشعب اليومي وتسيطر عليه، وهذا ما لم يحدث حتى في زمان الاستعمار البغيض.

أريد أن أقول إنه نظراً إلى التردّي الرهيب الذي أصبح يعانيه الاقتصاد العراقي، وجفاف مصادر تمويل الميزانية السنوية، فإن النفط المستخرج من الحقول المنتجة حالياً أصبح يسدّ أكثر من ٩٠ بالمئة من حاجة الميزانية إلى المال. لذلك، لا يجوز ارتهان هذه الحقول بالذات لعقود طويلة الأجل (٢٠ - ٢٥ عاماً)، كما تزعم حكومة دولة القانون عمله الآن. كما لا يجوز ارتهانها حتى لعقود قصيرة الأجل، يفقد في ظلها الشعب العراقي سيطرته عليها. وإذا كانت الشركات الأجنبية التي ستسيطر على هذه الحقول تأتي الآن من دول صديقة، فإن هذه الصداقات قد لا تدوم كما تدوم مصالح تلك الدول، والساسة العراقيون يجب أن يعرفوا هذا قبل غيرهم. ثم نحن لا نعلم ما تضرر لنا الأيام المقبلة، إذ قد ينشب نزاع بين العراق وتلك الشركات، ربما يتوقف على أثره إنتاج تلك الحقول. وبذلك، قد لا يتمكن العراق من التصرف بالإنتاج طالما بقي النفط المنتج مادة لنزاعات قانونية في محاكم دولية (مقرّاتها باريس أو لندن مثلاً). ثم قد توقف تلك الشركات الإنتاج لظروف تدّعيها بكونها قاهرة (Force majeure) بعرف القانون، وقد تكون تلك الظروف حقيقية، كالحرب أو العنف أو الكوارث الطبيعية (أو نتيجة أخطاء فنية، كما يحدث الآن في خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية)، فمن سيقوم في حالة توقف إنتاج تلك الحقول بتمويل الميزانية الحكومية التي أضحى الشعب العراقي يعتاش على الجزء الأكبر منها؟ إن الشعب العراقي، وهو المعروف بشدّة مراسه وقابليته العجيبة على تحمّل الأهوال، لن يوقف الإنتاج، طبعاً، إن كان هو المسيطر القانوني على تلك الحقول، فهو لن يعير بالاً لظروف قاهرة، ولن يسلم بها، ولربما لن يوقف الإنتاج تحت أي ظرف من الظروف، إذ سيستمر أبنائه الأشاوس بتشغيل حقولهم لتأمين أسباب العيش الكريم لشعبهم الأبوي حتى لو تعرّضوا إلى القتل الواحد منهم تلو الآخر.

ما هو الحل، إذن؟

إن الحل الوسط الذي أضعه أمام مجلس النواب والمسؤولين العراقيين من أجل حماية الأمن الغذائي للشعب العراقي من جهة، والمضي قدماً في تطوير السعة الإنتاجية إلى مستوى مقبول قدره ٦ - ٨ ملايين برميل يومياً كمرحلة أولى من جهة أخرى، هو ما يلي:

١ - أن يتم الفرز بين الحقول المنتجة حالياً، وتشمل بصورة رئيسية كلاً من حقول الرميطة، وكركوك، وغرب القرنة، والزبير (وقد أضيفت إليها مؤخراً حقول ميسان)، والحقول المكتشفة وغير المنتجة حالياً، وأهمها: مجنون، وغرب القرنة - ٢، وحلفاية. ففي حالة الحقول المنتجة تقوم شركة النفط الوطنية العراقية - بعد إعادة الحياة إليها - بتشغيل تلك الحقول وإدارتها. وستتمكن هذه الشركة، بمساعدة شركات استشارية متخصصة، من زيادة الإنتاج طبقاً لمقتضيات خطة استراتيجية اقتصادية طويلة الأمد (٢٠١٠ - ٢٠٣٠)، وبواسطة عقود خدمة (Service Contracts).

٢ - يمكن التعاقد مع الشركات الأجنبية لتطوير الحقول المكتشفة غير المنتجة على أسس العقود التي تم الاتفاق عليها مع الشركات مؤخراً، بعد دراسة تلك العقود من قبل مجلس النواب وإجراء التعديلات التي تقتضيها مصالح البلاد العامة. واقترح هنا تخفيض مدة سريان العقد الواحد إلى أمد أقصاه عشرة أعوام بدلاً من عشرين عاماً، وخلال هذه المدة الكافية من الأعوام يمكن لشركة النفط الوطنية ابتعاث الطلبة العراقيين إلى الخارج (كما تم ابتعاثي في العام ١٩٥٧ مع إخوتي الطلبة المتفوقين على نفقة شركة نفط العراق آنذاك) من أجل الحصول على شتى الاختصاصات المطلوبة في الصناعة النفطية، لسدّ النقص في الكوادر المهنية الجيدة التي أصبحت تعانيها صناعة النفط العراقية الآن. هذا، ويجب أن يتم انتقاء الطلبة المبعوثين طبق شروط معقولة، ليس من بينها الانتماء الديني أو المذهبي أو السياسي، ودون التفريق بين ذكر أو أنثى.

٣ - تخفيض الزيادة الكلية في الإنتاج الحاصلة من تطوير ساعات إنتاجية جديدة إلى نحو ٥ ملايين برميل يومياً بدلاً من ٦ - ٩ ملايين برميل يومياً، كما هو مخطط له الآن. وبإضافة الإنتاج الحالي البالغ ٢,٥ مليون برميل يومياً إلى الزيادة المقترحة، سيصل الإنتاج الكلي للعراق بحلول العام ٢٠١٧ إلى نحو ٧,٥ مليون برميل يومياً يمكن أن تستوعبها السوق، من دون التأثير الكبير في منظمة الأوبك، خصوصاً في حالة تعاون الأخيرة لإعطاء سقف إنتاجي مناسب للعراق.

٤ - يمكن توزيع الزيادة المقترحة في الإنتاج، وقدرها خمسة ملايين برميل يومياً، بالتساوي بين الحقول المنتجة حالياً والحقول غير المنتجة التي سيتم تطويرها من قبل الشركات العالمية. ويمكن تحديد الزيادة في الوقت الحاضر من الحقول غير المنتجة بـ ٢,٥ مليون برميل يومياً بدلاً من ٤,٧ مليون برميل يومياً، كما هو مخطط له الآن. ويمكن إنجاز ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ - تخفيض هضبة الإنتاج من هذه الحقول بمقدار ٢,٥ مليون برميل يومياً.

ب - تطوير هذه الحقول في أوقات مختلفة بصورة يكون معها الإنتاج الإضافي نحو ٢,٥ مليون برميل يومياً.

وتفضل الطريقة الأولى لكي يشترك في الإنتاج أكبر عدد ممكن من الشركات في آن واحد.

إن الهدف من وراء السيطرة الوطنية على الحقول المنتجة حالياً، وكذلك تخفيض إنتاج هضبة الحقول غير المطورة، هو ليس محاربة الشركات الأجنبية قطعاً، وإنما الهدف من وراء ذلك هو الدفاع عن مصالح الشعب العراقي والمحافظة على ديمومة تلك المصالح وازدهارها. أما بخصوص الشركات الأجنبية، فإنني، على العكس، أؤمن بالتعاون معها، وحماية المصالح المتبادلة معها، بغض النظر عن جنسيتها (عدا إسرائيل طبعاً). كما أؤمن بأن الشركات الأجنبية هي مصدر لا يمكن الاستغناء عنه في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وفنون الإدارة الحديثة، ويجب والحالة هذه التعاون معها بما تتطلبه المصالح المتبادلة. إن العراق في هذه المرحلة في أمس الحاجة إلى مثل هذه الشركات لتطوير حقوله النفطية التي طال إهمالها نتيجة للظروف العصيبة التي مرّ بها خلال الثلاثين عاماً الماضية. ولا بأس من التعاون مع الشركات التي كانت ستقوم بتطوير الحقول المنتجة، وهي بي. بي.، وسي. إن. بي. سي.، وإكسون موبل، وشل، وأني، وأوكسي، وكوغاز، وغيرها من الشركات لتطوير حقول العراق المنتجة حالياً وزيادة إنتاجها، ولكن ليس على أسس التخلي عن السيطرة على تلك الحقول لأسباب استراتيجية تطرقنا إليها. ولا بأس من التعاون مستقبلاً مع تلك الشركات، وكذلك الشركات العالمية الأخرى لتطوير حقول جديدة يضيفها العراق إلى حقوله المنتجة حسب الحاجة. هذا، وللعلم، إن ما أقترحه هنا ليس دعوة إلى الاكتفاء بإنتاج عراقي لا يتعدى ٦ - ٨ ملايين برميل يومياً، بل يتعداه حتماً، وقد يصل إلى ١٢ مليون برميل يومياً، ولربما أكثر، ولكن كل شيء يجب أن يحدث في الوقت المناسب، والتوقيت المناسب، وهو جزء لا يتجزأ من الإدارة الجيدة.

أخيراً، أودّ أن أذكر هنا أن شركة النفط الوطنية هي نصف شركة في الواقع، ذلك أنها، منذ تأسيسها في العام ١٩٦٤ اقتصرت فعاليتها على عمليات المنبع فقط (Upstream)، أي عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، ولم تشتمل فعاليتها على عمليات المصبّ (Downstream)، أي عمليات تكرير النفط وتوزيع المنتجات النفطية. وبعبارة أخرى، إن شركة النفط الوطنية العراقية ليست شركة متكاملة كباقي شركات النفط في المنطقة، وهذا خلل كبير يجب تلافيه. ولقد أبقى مشروع قانون النفط والغاز على هذا الخلل ولم يعالجه، وكأنه أراد بذلك الإبقاء على شركة النفط الوطنية خادمة لحاجات العالم الخارجي بتزويده بما يريده من النفط الخام، تاركاً حاجات الشعب العراقي إلى المشتقات النفطية على عاتق مؤسسات أخرى. لذلك، أرى وجوب معالجة هذا الخلل، وخلق شركة متكاملة عمودياً (Vertically Integrated)، على أن يكون في هذا التوازن كفاءة في الإدارة والإنتاج والتنسيق، وبالتالي خدمة أفضل لمصالح الشعب والبلد □